

سياسة الرقابة الداخلية

وآليات الإشراف والمتابعة

لمؤسسة أبو داود الخيرية

فهرس

سياسة الرقابة الداخلية وآليات الإشراف والمتابعة

٣	تمهيد
٣	مبادئ الرقابة والمتابعة
٤	المسؤوليات
٤	أنشطة الرقابة
٥	اعتماد مجلس الأمناء

تمهيد

تضع مؤسسة أبو داود الخيرية سياسة الرقابة الداخلية وآليات الإشراف لإيضاح منهجية الرقابة على أنشطة المؤسسة والأنظمة والإجراءات المتبعة لتعزيز الرقابة والمتابعة للأعمال والقرارات. وتعمل هذه السياسة على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية التي من شأنها ضبط مسارات تدفق العمليات واتخاذ القرارات وتمنع الفساد والاحتيال، وتسهم في تطوير العملية الادارية بالمؤسسة.

مبادئ الرقابة والمتابعة

- مبدأ الشمولية: فلا بد من قيام جميع أصحاب السلطة في هيكل المؤسسة بممارسة أنشطة المتابعة لتمكن المؤسسة من تجنب الثغرات وترتقي بأدائها.
- الدقة والمصداقية: مصداقية ودقة المعلومة من مصدرها أساس عمليات الرقابة والمتابعة لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة.
- التكامل: تؤمن المؤسسة بضرورة تكامل ممارسات الرقابة والمتابعة وأساليبها وإجراءاتها في اللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية والأنشطة ولا يمكن للرقابة أن تحقق أهدافها ما لم تكمل هذه العناصر بعضها بعضا.
- الوضوح والبساطة: سهولة نظام الرقابة وبساطته ليصبح في متناول فهم للعاملين والمنفذين مبدأ أساس يسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.
- سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء: تتطلب الرقابة سرعة كشف الانحرافات والتبليغ عنها وتحديد أسبابها ومعالجتها.

المسؤوليات

تقوم الرقابة على ممارسة السلطة الإدارية للمستويات الإدارية بصورة فعالة ، ولكي تؤدي ثمارها فإن كل مستوى من المستويات الإدارية يتحمل جزءاً من أجزاء المسؤولية عن نجاح الرقابة والمتابعة، وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون بالمؤسسة الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية، وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها، وتتم الرقابة على مستويات عدة وهي:

١. مجلس الأمناء: حيث يتمتع بأوسع سلطات الرقابة، وله أذرع الرقابية، التي منها المراجع الخارجي، المراجع الداخلي واللجنة التنفيذية والمشرّف المالي واللجان الرقابية (لجنة الحوكمة ولجنة المراجعة الداخلية).
٢. المسئول التنفيذي: ويمارس سلطة المتابعة الملزمة للأنشطة من خلال المتابعة اليومية والاجتماعات والتقارير والمعاينة المباشرة.
٣. مديروا الإدارات والأقسام والمشاريح: ويتولى كل منهم ممارسة التدقيق على أعمال التنفيذ ومراجعة التقارير والمخرجات والوثائق بما يضمن سلامة الأداء.
٤. العاملون: ويتحمل كل منهم مسؤولية الدقة والمصداقية في أعماله، والالتزام بالإبلاغ عن الأخطاء والثغرات التي قد يلاحظونها.

أنشطة الرقابة

- ١- الرقابة بالتقارير: التقارير الإدارية والمالية أداة فعالة يعتمد عليها في تقييم الأداء، يجب إعدادها بصفة دورية وبطريقة تساعد على تحسين الأداء وإشراك أصحاب المصلحة.
- ٢- الرقابة بالاجتماعات الدورية: تعتمد المؤسسة على الاجتماعات المجدولة كوسيلة فعالة لمتابعة الأنشطة ومعالجة أوجه القصور وتطوير الأداء وتعزيز الرقابة بصورة منتظمة.
- ٣- الرقابة بالفحص والتدقيق: تتبنى المؤسسة هذا الخيار للأنشطة والحالات التي تتطلب فحصاً خاصاً من الأمثلة لهذه الأنشطة النشاط المالي، حيث تعتمد المؤسسة على قيام خبير

مستقل (مراجع مالي) بمراجعة القيود والفواتير والإجراءات المالية والتقارير للتأكد من سلامتها.

٤- الرقابة بالاستطلاعات وتحليل البيانات: نظرا لسعة النطاق الجغرافي لمستفيدي المؤسسة فإن جمع البيانات الميدانية من خلال الوسائل الرقمية / الإحصائية هو أحد السبل لتقييم الواقع والتحقق من وصول الخدمات - كما ونوعا - إلى مستحقيها، وتقوم المؤسسة - بنفسها أو من خلال مستشارين - بتصميم الاستطلاعات وجمع البيانات وتحليلها للتأكد من مصداقية بعض الأنشطة والمشاريع.

تم الإعتماد من قبل مجلس أمناء المؤسسة لسياسة الرقابة الداخلية وآليات الإشراف والمتابعة لمؤسسة أبو داود الخيرية

في اجتماع مجلس الأمناء رقم (٣٢) لعام ٢٠٢٤م - ٢٠٢٥م

بتاريخ ١٦ / ٠٣ / ١٤٤٥ هـ الموافق ١٠ / ١٠ / ٢٠٢٣م